مبارك يختار «الضبعة» موقعا لأول محطة كهرباء نووية في مصر

الخميس 26 أغسطس 2010 12:08 م

26/08/2010

نافذة مصر / وكالات

حسم الرئيس المصري حسني مبارك أمس الجدل الذي استمر لأكثر من ثلاثة أعوام، باختياره منطقة الضبعة بالساحل الشمالي الغربي لمصر، لتكون موقعا لأول محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية في البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير سليمان عواد، أمس عقب رئاسة مبارك لاجتماع للمجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية: «مبارك حسم الجدل حول اختيار موقع المحطات النووية في الضبعة، حيث أشارت الدراسات القديمة والحديثة التي أجريت حول موقع الضبعة إلى أنه الموقع الأمثل، بما في ذلك الدراسات التي أجريت بالتعاون مع هيئة الطاقة الذرية».

وأوضح أن مبارك قرر البدء في إقامة المحطات النووية على أن يتم طرح المناقصة الخاصة بالمحطة الأولى قبل نهاية العام الحالي، وقال: «كما شدد مبارك على أنه يجب اتخاذ عدد من الخطوات قبل نهاية العام الحالي، منها اعتماد اللائحة التنفيذية لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية الذي تم اعتماده في البرلمان في مارس الماضي، وهو ما سيتيح استكمال إقامة هيئة الأمان النووي بحيث تتمتع بالاستقلال التام عن وزارة الكهرباء وتكون بمثابة المراقب الذي يعمل على متابعة التزام المحطات النووية في بنائها وتشغيلها بأعلى قدر من معايير الأمان النووي المعمول بها على مستوى العالم، كما سيتم طرح المناقصة الخاصة بطرح المحطة النووية الأولى قبل ديسمبر المقبل».

وأضاف عواد أنه تم بحث التمويل الخاص بهذه المحطات، حيث قدم وزير المالية عرضا عن الخيارات المتاحة للتمويل، مؤكدا أن الاقتصاد المصري بما وصل إليه من قوة يمكنه تحمل أعباء التمويل لهذا البرنامج.

ويقول محللون إن وزارة المالية قد تلجأ لفرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين لتمويل إقامة المحطة النووية في الضبعة، وذلك بعد أن سجل عجز الموازنة 86.8 مليار جنيه بنهاية مايو الماضي من العام المالي (2009/2010)، وهو ما يمثل 7.2 % من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل 64.3 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأعربوا عن خشيتهم من لجوء وزارة المالية إلى الاستيلاء على المزيد من أموال التأمينات والمعاشات لنفس الغرض.

ويقدر الخبراء تكلفة إنشاء المحطة النووية في منطقة الضبعة لإنتاج ألف ميجاوات بنحو 5- 6 مليارات دولار، وهى تكلفة تعجز الحكومة عن تدبيرها من مواردها الحالية بدون فرض ضرائب جديدة على المواطنين.

وبرر عواد تأخير الإعلان عن موقع الضبعة حتى الآن بوجود «معايير محددة يجب مراعاتها واستيفاؤها عند إقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء.. وموقع الضبعة هو الموقع الوحيد الذي اكتملت حوله الدراسات منذ الثمانينات، وأسباب الانتظار لأنه قد استجدت تطورات كبيرة في تكنولوجيا إقامة المحطات النووية لتوليد الكهرباء.